

# تحرك عاجل

## ينبغي الكشف عن مصير الصحفي المختفي

في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2021، اختطف الصحفي باسم الزعاك، بينما كان يبيت مباشرةً، من واقع عمله كصحفي، اعتصامًا نظّمه تكتّل سياسي في بغداد احتجاجًا على نتائج انتخابات مجلس النواب. وتعتقد عائلته أن مختطفيه من أفراد فصائل الحشد الشعبي، وهي شبكة واسعة من الميليشيات التي تُعتبر قانونيًا جزءًا من القوات المسلحة العراقية. وبعد مرور أكثر من عامين، لا يزال مصير باسم الزعاك ومكان وجوده في طي المجهول. وينبغي على السلطات العراقية الكشف عن مصير باسم الزعاك ومكان وجوده، ومحاسبة كل من تتبين مسؤوليته عن اختفائه القسري في محاكمات عادلة.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

رئيس الوزراء محمد شياع السوداني

البريد الإلكتروني: [humanrights.advisor@pmo.gov.iq](mailto:humanrights.advisor@pmo.gov.iq)

X (تويتر سابقًا): @mohamedshia

معالي السيد رئيس الوزراء،

تحية طيبة وبعد...

أكتبُ إلى سيادتكم للتعبير عن القلق العميق من أن مصير الصحفي باسم الزعاك ومكان وجوده لا يزالان في طي المجهول، بعد مرور أكثر من عامين على اختفائه قسرًا. وقد تقاعست السلطات العراقية عن تحقيق أي تقدم في التحقيق بشأن اختفائه القسري، ولم يُحاسب أي شخص على ذلك حتى الآن.

وفي 24 أكتوبر/تشرين الأول 2021، اختطف باسم الزعاك من منطقة الجادرية في بغداد، على أيدي أفراد ورد أنهم ينتمون إلى فصائل الحشد الشعبي، وهي شبكة واسعة من الميليشيات التي تُعتبر قانونيًا جزءًا من القوات المسلحة العراقية. وكان باسم الزعاك، في تلك الأثناء، يبيت مباشرةً اعتصامًا نظّمه التكتّل السياسي المعروف

باسم الإطار التسقيحي احتجاجًا على نتائج انتخابات مجلس النواب التي أُجريت في عام 2021.

وقد فتح القضاء تحقيقًا في اختفاء باسم الزعاعك، يوم 27 أكتوبر/تشرين الأول 2021، بعد أن تقدّمت عائلته ببلاغ إلى الشرطة، ولكن التحقيق لم يسفر عن أي نتائج حتى الآن. وقالت عائلة الصحفي لمنظمة العفو الدولية إن خلية الخطف التابعة لوزارة الدفاع أُكِّدت لها، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أن باسم الزعاعك قد اقتيد على أيدي أفراد من فصائل الحشد الشعبي، ولكنها أضافت أن خلية الخطف لا يمكنها مواصلة التحقيق لأن فصائل الحشد الشعبي هي جهة رسمية في الدولة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، عمّت الدائرة القانونية في وزارة الداخلية رسالةً على جميع دوائرها تطلب فيها معلومات عن باسم الزعاعك، ولكن جميع الإدارات أفادت أنه ليس مُحْتَجَرًا لديها.

وكان باسم الزعاعك قد شارك في مظاهرات تشرين المناهضة للحكومة التي عمّت البلاد وبدأت في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019. ويتماشي اختفائه القسري مع نمط من حالات الاختفاء القسري وثقته منظمة العفو الدولية، في سياق حملة القمع على مظاهرات تشرين الحاشدة. فقد نفّذت قوات الأمن، بما في ذلك شرطة مكافحة الشغب وقوات مكافحة الإرهاب بالإضافة إلى أفراد من فصائل الحشد الشعبي، حملةً مروعة من عمليات القتل خارج نطاق القضاء وعمليات الإخفاء القسري، التي استهدفت على وجه الخصوص صحفيين ومنتظاهرين ونشطاء ومحامين.

وبناءً على ما سبق، نهيب بسيادتكم أن تأمروا بإجراء تحقيق عاجل ومستقل ومحايّد لكشف مصير باسم الزعاعك ومكان وجوده، ولمحاسبة من تتبين مسؤوليتهم عن اختفائه القسري في محاكمات عادلة تتماشى مع المعايير الدولية. كما يجب على السلطات أن تضمن توفير الحماية لعائلة باسم الزعاعك من الأعمال الانتقامية والابتزاز بسبب مطالباتها بالعدالة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

خلال المظاهرات الواسعة المناهضة للحكومة، التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2029، والمعروفة باسم مظاهرات تشرين، لجأت قوات الأمن، بما في ذلك أفراد [فصائل الحشد الشعبي](#)، وهي شبكة واسعة من الميليشيات التي تُعتبر قانونياً جزءاً من القوات المسلحة العراقية، إلى استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين، وشنت حملة مروعة من عمليات القتل خارج نطاق القضاء وعمليات الإخفاء القسري.

ولم يُلاحق قضائياً سوى عدد ضئيل من أفراد قوات الأمن أو فصائل الحشد الشعبي بسبب دورهم في ممارسة العنف ضد المتظاهرين والنشطاء. ففي [تقرير](#) صدر في يونيو/حزيران 2022، لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) إلا من تحديد حالات إدانة أربعة "عناصر مسلحة مجهولة الهوية" منذ مايو/أيار 2021 وستة من أفراد قوات الأمن لضلوعهم في عمليات إطلاق نار وقتل واختطاف بصورة مُستهدفة. وأضاف التقرير قائلاً: "لم تتمكن البعثة /مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من تحديد أي قضايا أخرى تجاوزت مرحلة التحقيق خلال الفترة المشمولة بالتقرير".

ومنذ 2019، شكلت الحكومات العراقية المتعاقبة العديد من اللجان للتحقيق في الانتهاكات المُرتكبة في سياق الاحتجاجات على المستوى الوطني ومستوى المحافظات، لكن هذه اللجان تقاعست عن إظهار الحقيقة أو إقرار العدالة.

وكانت أبرز تلك اللجان 'لجنة تقصي الحقائق'، التي أنشئت بموجب الأمر الديواني رقم 293 الصادر عن رئيس الوزراء آنذاك مصطفى الكاظمي في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020 [بهدف](#) جمع الأدلة، ونشر تقرير شامل، وتحديد المسؤولين عن الجرائم المُرتكبة. وبموجب هذا الأمر، يحق للجنة إحالة القضايا للقضاء. لكن غابت الشفافية عمّا إذا كان هذا الأمر قد نُفذ فعلياً.

وفي [رسالة](#) من مكتب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى منظمة العفو الدولية، مؤرخة في 2 إبريل/نيسان 2023، قال المكتب: "وجّه السيد رئيس مجلس الوزراء في تشرين الثاني [نوفمبر] 2022 بتفعيل عمل اللجنة [لجنة تقصي الحقائق] والتواصل مع ممثلين عن المتظاهرين". وحدد مكتب رئيس الوزراء تدابير اتخذتها لجنة تقصي الحقائق، بما في ذلك "تدقيق أكثر من 215 قضية حصلت عليها من محكمة التحقيق المركزية في الرصافة والاطلاع على أكثر من 5,375 وثيقة رسمية تتضمن تقارير طبية واستمارات تشريح المجني عليهم وتقارير خبراء الأدلة الجنائية، وما زالت اللجنة مستمرة في تدقيق الوثائق والمستندات الواردة إليها من محاكم الاستئناف". كما أكد مكتب رئيس الوزراء أنه تم دفع تعويضات لذوي القتلى، بلغت عشرة ملايين دينار عن كل ضحية.

ولكن التعويضات ليست بديلاً عن إثبات الحقيقة أو تقديم الجناة إلى العدالة، وبعد حوالي ثلاث سنوات من تشكيل

لجنة تقصي الحقائق، لم تنشر اللجنة بعد أي نتائج.

وتشير تقديرات اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري، التابعة للأمم المتحدة، إلى أن عدد الأشخاص المفقودين في العراق منذ عام 1968 يتراوح بين 250 ألف شخص ومليون شخص، مما يجعل العراق واحدًا من البلدان التي يوجد بها أكبر عدد من الأشخاص المفقودين في العالم.

وفي الوقت الراهن، لا يُعتبر الإخفاء القسري جريمة بموجب القانون العراقي، وبالتالي لا يمكن المقاضاة عليه كجريمة قائمة بذاتها. وفي 6 أغسطس/آب 2023، أصدر مجلس الوزراء العراقي مشروع "قانون المفقودين"، وأرسله إلى مجلس النواب. والهدف المعلن من المشروع هو مساعدة أقارب المخفيين قسرًا على معرفة مصير أحبائهم وتمكينهم من الحصول على تعويضات، بما في ذلك عن طريق إنشاء لجنة وطنية للمفقودين. ومع ذلك، لا يجرم مشروع القانون هذا الإخفاء القسري أو يحدد العقوبات المفروضة على الجناة. ولما كان العراق دولة طرفًا في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، فإنه يقع عليه التزام بتجريم عمليات الإخفاء القسري، والتحقيق فيها، وتقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة، وضمان تقديم تعويضات للضحايا.

لغة المخاطبة المفضّلة: اللغة العربية، اللغة الإنجليزية

ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 31 يناير/كانون الثاني 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم في حالة رغبتكم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضّلة: باسم الزعك (صيغ المذكر).